الفصل السادس

اتفاقية إعلان الوحدة

- مقدمات وحدوية.
- تنقل المواطنين بين شطري اليمن.
- اتفاقيات اللجنة الوزارية ولجنة التنظيم السياسي الموحد.
- اتفاقية الوحدة:(٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م).
- نتائج أعمال لجنة التنظيم السياسي الموحد ومجلس وزراء الشطرين(١٩٩٠م).

obeikandl.com

اتفاقية إعلان الوحدة

لقد كان للحرب الأهلية في اليمن الجنوبي أثرها على برنامج العمل الوحدوي، لأن أطراف الحوار قد استبعدوا من مراكزهم السياسية، ونزحوا إلى اليمن الشمالي، ونزح معهم الآلاف من المدنيين والأمهات الثكالى، والأطفال الأيتام، ودمرت أحياء سكنية عديدة، وفقد الحزب الاشتراكي معظم أركانه وقادته السياسيين.وكان أبرز فقيد للحزب،هو عبد الفتاح إسماعيل، المنظر والمؤسس للحزب.

ولجأ علي ناصر محمد، إلى اليمن الشمالي، مع الكثير من رفاقه. وسقط القناع الحزبي، والتجربة الماركسية، وبرزت الثارات القبلية من خلال الحزب، وبدأت حرب باردة هادئة بين شطري اليمن، وأوقفت الزيارات المتبادلة، وأعمال لجان الوحدة منذ يوم اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب اليمني، وحتى السابع عشر من شهر إبريل ١٩٨٨م، عندما بدأ العمل لإعادة خيوط الإخوة، وحياكة ما تم تمزيقه على خارطة العلاقات الوحدوية.وأصبح علي سالم البيض بديلا لعلي ناصر، في أمانة الحزب الاشتراكي، وقد عرف بالاعتدال والحكمة، ولذلك كان الحوار بالبدء حول رأب الصدع بين الرفاق المتصارعين، وعملت صنعاء جاهدة لتهدئة الطرفين، وإحلال مبدأ السلام.

ففي الفترة من ١٦ إلى ١٧ إبريل ٨٨م، عقد لقاء بين رئيسي شطري اليمن في مدينة تعز، ومن نتائج هذا اللقاء استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء، ومعالجة آثار أحداث ١٣ يناير، والالتزام الكامل والتنفيذ فيما سبق أن توصل إليه الشطران في العمل الوحدوي قبل أحداث يناير٨٦م، في كل المجالات وأهمية تنشيط أعمال الهيئات، واللجان الوحدوية القائمة. وتم تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى، بإعداد برنامج زمني لإعداد مشروع دستوري دولة الوحدة لإحالته إلى مجلس الشعب في شطري اليمن، ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء الاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين، على أطراف محافظتي شبوه، ومأرب.وتخفيض القوات العسكرية في هذه المواقع وتحديد حجمها، وتحديد المواقع المشتركة، من أجل

ضمان عدم الاحتكاك، وتجنب الأخطاء المستقبلية، مع عدم استحداث أي مواقع جديدة من قبل الطرفين في كل اتجاهات المنطقة.كما أكدا على عدم اللجوء إلى المواجهة المسلحة في كل أشكالها. واعتماد الحوار والتفاهم لمعالجة أي مشكلة قد تطرأ. واتفقا على أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة ومنها ما يتعلق بالاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوة، واستكمال الخطوات العملية الخاصة بتنفيذه."[1]

ويعتبر هذا اللقاء الأول بين علي سالم البيض، وعلي عبد الله صالح، وكان لقاء عتاب كل منهما للآخر لما حصل من إفرازات لأحداث ١٣ يناير ٨٦م.

مقدمات وحدوية:

لقد أسهمت المنجزات الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي، وعبرت عنه الاتفاقيات السابقة، والموقع عليها من قبل قيادتي ومسؤولي الشطرين، واستمراراً للاتصالات واللقاءات الوحدوية اتفقت قيادتا الشطرين، ممثلة في علي عبد الله صالح، رئيس اليمن الشمالي، وعلي سالم البيض، رئيس اليمن الجنوبي، في العاصمة " صنعاء" في الفترة من٣ إلى٤ مايو١٩٨٨م، على المشاريع المشتركة التالية:

أولاً:- متابعة الخطوات الوحدوية وتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه في كل المجالات، وإعادة تنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى، واللجنة الوزارية المشتركة، واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتكليف سكرتارية المجلس اليمني، في الإعداد لبرنامج زمني يتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، وإحالته إلى مجلس الشعب في الشطرين، وإنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات السابقة، وكذا إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة" التاسعة" من بيان طرابلس، تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحدوية السابقة، واستكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء، ومعالجة آثار أحداث١٣ يناير٨٦م، والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار بين شطري اليمن.

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق،ص ٢٣٢.

ثانياً :- في مجال التكامل الاقتصادي، اتفق على إقامة مشروع استثماري مشترك، بين محافظة مأرب وشبوة بمساحة قدرها" ألفان ومائتا كيلو متر مربع". وتتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيح منطقة المشروع الاستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.ويتم إخلاء منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين، والالتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيس الأركان في١٩ يناير٨٥م، ويقوم وزيرا النفط في الشطرين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك، الترتيبات الاستثمارية والفنية، والمالية، والإدارية، وغيرها من الإجراءات اللازمة للاستثمار الاقتصادي."[1]

تنقل المواطنين بين شطري اليمن:-

في اتفاقية ٤مايو ٨٨م، بين رئيسي وزراء شطري اليمن، تم التركيز على صياغة برنامج عمل في قضية تنقل المواطنين بين شطري اليمن على النحو التالي:-

- إلغاء النقاط القائمة بين حدود الشطرين، واستبدال ذلك بنقاط مشتركة من الشطرين، وكذا السماح للمواطنين بالتنقل والمرور عبر النقاط المشتركة بالبطاقات الشخصية، مع مراعاة عدم فرض قيود أخرى.

- يتولى وزيرا الداخلية في كلا الشطرين وضع الخطوات العملية لتنفيذ ما اتفق عليه، وعلى أن تبحث حكومتا الشطرين لتوفير مصادر التمويل، محلية كانت أو خارجية لربط الطرق بين الشطرين" قعطبة- الضالع"وطورالباحة- المفاليس" و" مكيراس- البيضاء" و"بيحان- حريب."[2]

واتفق وزيرا داخلية شطري اليمن، في اجتماع لهما، في الأول من يونيو ٨٨م، على الخطوات التالية:

أولاً :- يبدأ تنقل المواطنين بين الشطرين بحرية تامة، وبمختلف وسائل النقل العامة، والشخصية أو العائلية، بالبطاقة الشخصية أو العائلية، وبتصريح معتمد،

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

٢) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٢٣٩.

من قسم الشرطة، في منطقة سكن المواطن، لمن هم دون السن القانونية، لحمل البطاقة الشخصية. وتعبأ استمارة مغادرة من ثلاث صور، تسلم اثنتان منها في نقاط العبور، وتبقى الأخرى مع المواطن يسلمها عند العودة.

ثانياً:- تلغى النقاط القائمة بين الشطرين، وتستبدل مؤقتاً وإلى حين بناء نقاط مشتركة في الأماكن التالية:-(مكيراس – البيضاء..مكيراس – بيحان – حريب –"بيحان" –قعطبة – الضالع" قعطبة"، الشريجا – كريش" الشريجا" طور الباحة – معبق" طور الباحة").

ثالثاً:- تم الاتفاق على تكليف مدراء الأمن في المحافظات المتجاورة في الشطرين باتخاذ الترتيبات اللازمة للبدء في العمل في النقاط المشتركة، مع مراعاة توفير كافة الاحتياجات لتسيير العمل من مكاتب وسجلات وأدوات كتابية وغيرها، وتحدد القوة المناسبة من الشطرين، لتسيير العمل وسرعة اتخاذ الإجراءات التي تكفل تسهيل تنقل المواطنين.. وتطبق الإجراءات الجمركية في النقاط المشتركة وفقاً للنظم المتبعة في كلا الشطرين.

رابعاً:- تشكل لجنة مشتركة من الجانبين، لتحديد مواقع النقاط المشتركة ووضع تصاميم البناء الفنية بنموذج موحد، وتحديد القيمة المالية للبناء. والاحتياجات الأخرى خلال ستة أشهر من تاريخ بدء أعمال اللجنة، وتكون تكاليف البناء مناصفة بين الشطرين. وتتخذ كل الترتيبات اللازمة لتنفيذ ما تم عمله."[1]

وعقب ذلك صدر بيان صحفي عبر عن الإجراءات الوحدوية التي تم الاتفاق بشأنها، في إطار التنسيق في تنقل المواطنين، وأن الاتفاق سيبدأ في الأول من يوليو، تأكيداً على جدية التوجه الوحدوي لإلغاء الإجراءات المعيقة، أو التي تنطوي على تعقيدات من شأنها الحيلولة دون ممارسة المواطن اليمني في الشطرين، حقه في حرية التنقل في وطنه اليمن.

---

١) المصدر نفسه: ص٢٤٤.

ولكي يكون ذلك إسهاماً فعالاً وخطوة واثقة على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي تعتبر قدر ومصير الجماهير اليمنية."[1]

لقد كان عام ١٩٨٨م، مليئاً بنتائج وحدوية هامة، من مقدماتها، لقاء رئيسي شطري اليمن، والمكاشفة والحوار، واختبار حسن النية بين طرفي القيادتين، وانتهت بنتائج إيجابية، كان من أهمها استمرارية اللقاء والحوار، في زيارات متبادلة، وتنشيط اللجان الوحدوية.

الجانب الآخر من نتائج عام٨٨م، هو ما تحقق من خلال تنقل المواطنين، والذي كان حلماً بين مواطني الشطرين دون قيود أمنية، وكذا ما ترتب، من إصدار قرار رئيسي الشطرين للتصديق على اتفاقية استثمار المنطقة المشتركة بين شطري اليمن في ١٩من نوفمبر، وهي المنطقة التي تم تحديدها بين محافظتي "مأرب، وشبوة"، وتم التوقيع على الاتفاقية في عدن من قبل ممثلي الشطرين المفوضين بذلك.

اتفاقيات اللجنة الوزارية ولجنة التنظيم السياسي الموحد:

عندما عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لشطري اليمن، اجتماعات دورتها الأولى لعام١٩٨٩م، في صنعاء، وعلى ضوء برنامجها أقرت عدة نتائج هامة أبرزها، الاتفاق على استئناف لجان الوحدة أعمالها، واستكمال دوراتها المحددة، وأوصت اللجنة الوزارية المجلس اليمني الأعلى، تحديد الفترة الزمنية لإنهاء عمل اللجان في أقصر وقت ممكن، وتم في هذا تحديد أسماء لجنة التنظيم السياسي الموحد لشطري اليمن. وأشادت اللجنة الوزارية باتفاق مايو١٩٨٨م، ومتابعة التنفيذ من الجهات المعنية والمختصة.

وأبدت اللجنة ارتياحها لمستوى تنفيذ الاتفاقات الخاصة بحرية التنقل بين الشطرين، وإلزام وزيري الداخلية والجهات المعنية بمتابعة التطبيق الكامل لما تضمنه الاتفاق الموقع عليه من قبل رئيسي الوزراء في الشطرين. ويلتزم وزيرا

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٢٤٤.

الداخلية بتقديم تقارير دورية لسكرتارية المجلس عن مستوى التنفيذ وما قد يستجد من صعوبات، والإجراءات التي اتخذت لتذليلها مع التأكيد على قيام الجهات المعنية في إلغاء الرسوم المفروضة على السيارات التي تتحرك لتنقل المواطنين بين الشطرين، مع توحيد الإجراءات في نقاط العبور المشتركة، وإلغاء الإجراءات التي لم يتضمنها الاتفاق الموقع عليه بين رئيسي الوزراء.

وتم الاتفاق على تكليف اللجنة الوزارية المشتركة لوزيري المالية بعدم المصادقة على ميزانيات الشركات والمشروعات التي لم تلتزم بتطبيق هيكل الأجور والمرتبات المقر من قبل المجلس اليمني الأعلى. وتقوم الجمعيات العمومية لهذه الشركات باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنفيذ ذلك.

وتؤكد اللجنة الوزارية على ضرورة تنفيذ استكمال مشروع لائحة التشريع الموحد للشركات، وتكليف اللجنة الوزارية جهازي الرقابة والمحاسبة في الشطرين، بتقديم تقرير عن مستوى تطبيق لائحة المشتريات والمخازن، ولائحة نسب جداول الإهلاك، والدليل المحاسبي للشركات والمشروعات اليمنية المشتركة. وإلزام الجمعيات العمومية بإلزام إدارة الشركات، لاتخاذ كافة الإجراءات، لإغلاق حساباتها الختامية حتى عام ١٩٨٨م، وتقديمها إلى جهازي الرقابة والمحاسبة خلال النصف الأول من عام١٩٨٩م، كما أقرت اللجنة تكليف جهازي الرقابة والمحاسبة في الشطرين، بمراجعة الحسابات الختامية للشركات والمشروعات المشتركة حتى عام١٩٨٨م، وكذا تكليف وزيري الثقافة والسياحة في شطري اليمن، بمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة في اجتماع الجمعية العمومية الاستثنائي للشركة اليمنية للسياحة في صنعاء، في الفترة من" ٢١ إلى ٢٢ سبتمبر ٨٨م، واجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد في عدن في ٦ نوفمبر ٨٨م، واتفق على تطوير أوضاع الشركة. ويقوم وزيرا الأشغال بدراسة أوضاع الشركة اليمنية للنقل البري.

وبخصوص مهام اللجان الفنية، فقد اتفق جهازا التخطيط والتنمية، في شطري اليمن، بعقد لقاءات دورية للتنسيق وتبادل المعلومات وفقاً للبرنامج الزمني المعد من قبل سكرتارية المجلس اليمني الأعلى، ومتابعة الاتصالات مع مساعد المدير العام

الإقليمي لمنطقة العالم العربي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لطلب المعونة الفنية وتمويل إجراء الدراسات للمشاريع المشتركة والتي تتمثل في مشروع إنتاج الموز، ومشروع إنتاج العنب ومشروع إنتاج الدواجن. وكذا متابعة الاتصال مع البرنامج الإنمائي لتمويل دورات مشتركة في مجال الفندقية، والسياحة للكوادر من الشطرين، في أية معاهدة متخصصة بذلك.. ومتابعة مدير المعهد العربي للتخطيط ليتولى المعهد الإعداد والتنفيذ لدورات تدريبية متخصصة بذلك.. ومتابعة مدير المعهد العربي للتخطيط ليتولى المعهد الإعداد والتنفيذ لدورات تدريبية تخصصية لعدد من العاملين في جهازي التخطيط على أن تعقد في كل من صنعاء وعدن. كما تكلف اللجنة الوزارية المشتركة وزيري التنمية والتخطيط بمتابعة تنفيذ قرار المجلس اليمني الأعلى بتوحيد الآفاق الزمنية للخطط التنموية في الشطرين، وتحث اللجنة الوزارية محافظي البنك المركزي، ومصرف اليمن، على العمل على تنظيم طريقة التعامل بالعملتين المحليتين، والعملات الأجنبية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل المسائل المتصلة بعملية التبادل التجاري بين الشطرين، مع تنظيم وسائل الدفع.

وتم الاتفاق على أن يقوم وزيري الأشغال العامة والنقل والإنشاءات في الشطرين، بتنفيذ ما تضمنه اتفاق رئيسي الوزراء في الشطرين في ما يو١٩٨٨م، بالبحث عن مصادر التمويل المحلية والخارجية لربط الطرق بين الشطرين وفقاً لاتفاق وزيري الأشغال والإنشاءات في الشطرين في يوليو١٩٨٥م، بصنعاء، بما في ذلك متابعة نتائج اجتماع وزراء النقل العرب في نوفمبر ٨٨م، لاجتذاب التمويل لإنشاء هذه الطرق وكذا العمل على تنفيذ نتائج اجتماع الوزيرين في صنعاء في يوليو٨٥م، وأبدت اللجنة الوزارية المشتركة ارتياحها للمستوى الجيد للتنسيق والتعاون القائم بين الشطرين في هذا المجال، وتكلف الجهات المعنية في الشطرين بالاستمرار في تنفيذ كل الاتفاقات بينهما خاصة في إطار توسع شبكة الاتصالات بكافة أنواعها وربط الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الشطرين وكذا التنسيق في الطيران المدني، وإزالة المعوقات التي تعرقل توسع خطوط الطيران الداخلية في كل شطر وبين الشطرين.

وتم تكليف وزيري الزراعة والإصلاح والثروة السمكية في الشطرين بالمتابعة المكثفة والبدء في تنفيذ نتائج اجتماع الدورة الثالثة للجنة الوزارية للزراعة والأسماك التي انعقدت في صنعاء في يوليو ٨٥م، وفي مجال القضاء والادعاء العام كلفت اللجنة الوزارية وزيري العدل في شطري اليمن لبحث موضوع التعاون القضائي، وأقرت اللجنة مبدأ التنسيق والتعاون بين جامعتي عدن، وصنعاء، ومراكز البحوث التربوية، والدراسات، وهيئات الآثار والمكتبات، والتنسيق المشترك في مجال إعداد وعقد وحضور الندوات العملية والتاريخية في الشطرين والوطن العربي.

وتؤكد اللجنة الوزارية على أهمية تنفيذ قرار المجلس اليمني بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب، وتحث وزيري الثقافة والجهات المختصة بمتابعة ذلك، وتم الإقرار والاتفاق على دراسة إمكانية إنشاء صندوق يختص بتمويل المشاريع اليمنية المشتركة، وعلى وزراء المالية والتنمية والتخطيط في الشطرين تنفيذ ذلك.

وعبرت اللجنة الوزارية عن ارتياحها لتطور اللقاءات والتنسيق بين المحافظين في المحافظات المتجاورة وتؤكد على أهمية استمرار هذا الأسلوب في معالجة كافة القضايا في المحافظات على مستوى الأقضية والنواحي، والمراكز ذات الاختصاص، وإحياء اللقاءات بين المنظمات الجماهيرية والمهنية والإبداعية ووضع أسس لوحدتها على مستوى الوطن، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في هذا الأسلوب وصولاً نحو وحدة كل المنظمات الجماهيرية والمهنية والإبداعية اليمنية."[1]

لقد كان للقاءات الثنائية التي تمت أثناء هذه الدورة بين المسئولين من الشطرين، نتائجها الايجابية في تعزيز الخطوات والتنسيق في المجالات الحيوية.

وفي الثاني من نوفمبر٨٩م، اجتمعت لجنة التنظيم السياسي الموحد، في دورتها الأولى، حيث ناقشت الصيغ المناسبة للتنظيم السياسي الموحد لدولة الوحدة، حيث عرضت في هذا الإطار أربعة بدائل: -

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٢٦٢-٢٧٢.

البديل الأول:- اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

البديل الثاني:- احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي.

البديل الثالث:- يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، نفسيهما، ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

البديل الرابع:- قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة، تضم المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها.

وتم الاتفاق على مواصلة مناقشة هذه البدائل في الدورة القادمة. وكذا مناقشة الأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم السياسي، ومناقشة البرنامج الخاص بالتنظيم ونظامه الداخلي، مع دراسة تجربتي العمل التنظيمي والسياسي للمؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، في شطري الوطن والاستفادة مما هو ايجابي في التجربتين، وتعزيز القوا سم المشتركة في الوثائق السياسية للشطرين وذلك بما يخدم مهمة اللجنة. وتم الاتفاق على البحث لصيغ وأشكال مناسبة للإطلاع على تجارب عمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. "[1]

مما سبق يمكن القول انه تمخض عن لقاء "عدن في نوفمبر١٩٨١م" ابرز وفاق وطني بين شطري اليمن، ويعتبر ذلك اللقاء تحولاً تاريخياً جاداً، فقد تم من خلاله، التوقيع على اتفاقية للتنسيق بين الشطرين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، كما نص على إنشاء الآتي:

أولاً:- المجلس اليمني، ويتكون من رئيسي الشطرين، ويجتمع في كل ستة أشهر.

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٢٧٣-٢٧٥.

ثانياً :- تكوين لجنة وزارية مشتركة من المختصين، وتجتمع في كل ثلاثة أشهر.

ثالثاً :- تكوين سكرتارية للمجلس اليمني الأعلى، تتألف من مندوبين لشطري اليمن، ويرأسها وزيران من الشطرين، وتقوم بالتحضير والتنسيق لاجتماعات المجلس اليمني واللجنة الوزارية، وترتب على ذلك النتائج التالية :-

١- تسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين.

٢- توحيد بعض المناهج التعليمية في شطري اليمن.

٣- تنسيق الجهود بين مسؤلي الشطرين في مجال محو الأمية.

٤- تنسيق المواقف في إطار السياسة الخارجية بين الشطرين.

٥- الاتفاق على إنشاء مشاريع اقتصادية تنموية تخدم التوجه الوحدوي.

بناء على ما سبق، لقد كانت اللقاءات الفوقية بين رئيسي الشطرين تتويجاً لمحادثات اللجان المشتركة، وما اتفقت عليه، وكانت المحنة الحزبية في الشطر الجنوبي من اليمن في ١٣ يناير ١٩٨٦م، فترة حاسمة من تاريخ الحزب، ووقف التواصل الوحدوي، نتيجة لانشغال الحزب في إعادة ترتيب نفسه بعد أحداث يناير٨٦م، حتى عام١٩٨٨م، عند ما عادت اللقاءات الأخوية بين رئيسي الشطرين في الفترة ما بين "١٦ إلى١٧ ٨٨م" تم حسم كل الإشكالات التي أعاقت استمرارية الحوار، وكان من نتائج هذا اللقاء إعادة تنشيط أعمال المجلس اليمني، واللجنة الوزارية، وسكرتارية المجلس اليمني، ولجان الوحدة، وانبثقت لجنة التنظيم السياسي الموحد، من بين مسؤولي الشطرين، متخصصة ضمن إطار اللقاء الدوري للجنة الوزارية المشتركة في مارس١٩٨٩م، وفي أول دورة لها في نوفمبر، حددت بدائل تنظيمية أربعة، للنظامين القائمين في شطري اليمن. واتفقا على مناقشة الأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم الموحد.، في دورة أخرى، كان ذلك مقدمة للعمل الوحدوي القادم، والذي تمثل في لقاء قمة عدن التاريخي في أواخر نوفمبر ١٩٨٩م.

اتفاقية الوحدة (٣٠نوفمبر١٩٨٩م)

كانت قمة صنعاء التي عقدت في الأول من مايو١٩٨٨م، بين شطري اليمن، بادرة شجاعة لتيسير مختلف المشاريع وطرح التصورات الوحدوية التي كانت حبيسة قمقم الاعتبارات الإقليمية والدولية، حيث فتحت الحدود بين الشطرين، وذللت سبل تنقل مواطني الأطراف، وتم التوقيع على عدد من المشاريع المشتركة، وبدأت التصريحات المتفائلة لمسؤلي الشطرين من خلال الزيارات المتبادلة، حول مبدأ قضية الوحدة وأطلقت تصريحات واعدة بحدث وحدوي قادم.

واستطاعت اتفاقية صنعاء١٩٨٨م، نزع فتيل النزاع في الاشتباكات الطارئة بين الشطرين، وحولت منطقة النزاع إلى مساحة للاستثمار النفطي المشترك مستفيدة من أجواء الوفاق الدولي بين موسكو وواشنطن. وجاء في أدبيات المؤتمر الشعبي العام.[١]" أن اليمن الشمالي اقترح صيغة وحدوية تتكون من الآتي:--- ذوبان الشخصية الدولية للشطرين، وأن يكون لها قيادة واحدة، ودمج الشئون الخارجية في وزارة واحدة في الحكومة الاتحادية، ويتم دمج القوات المسلحة في وزارة الدفاع، يكون للاتحاد عاصمة واحدة، وعلم واحد، وشعار ونشيد وطني واحد، ويتم دمج وحدة النظام المالي، وأن يكون للدولة عملة واحدة، يصدرها الاتحاد. وأن يكون لسلطة الاتحاد صلاحيات في جميع أراضي الاتحاد مع وجود هيئات أو أجهزة حكومية محلية. وتتكون السلطة التشريعية للاتحاد من مجلسين أحدهما يقوم على أساس العدد السكاني ويسمى مجلس النواب، والمجلس الآخر يقوم على أساس التمثيل المتساوي لأعضاء الاتحاد، ويصدر الاتحاد قوانين تنظيمية يسري مفعولها في جميع أنحاء الاتحاد، ويتم إنشاء نظام قضائي عن طريق وجود محكمة عليا إلى جانب محاكم عليا محلية.

وتقدم اليمن الجنوبي بمشروع تضمن الآتي:-

- يحتفظ الشطران بهويتهما السياسية الخارجية والداخلية، وينشأ اتحاد مؤقت بين الشطرين يقر مجلس الرئاسة اليمني تسميته، وينشأ مجلس رئاسة

---

١) مجلة الإكليل – صنعاء، عدد (٤)، السنة ٧، الموافق١٩٨٩م، مجلة فصلية، ص٢٤٨.

اتحادي من الشطرين بالتساوي، وينشأ مجلس وزاري اتحادي يتم تحديد قوامه وعضويته من قبل مجلس الرئاسة. ويكون للاتحاد قانون أساسي أو دستور تستند عليه القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط الهيئات الاتحادية، ويتم إنشاء قيادة عسكرية دفاعية مشتركة تتولى سحب القوات مما يسمى بالحدود بين الشطرين.

ويعتبر الاتحاد شكلاً من أشكال المرحلة الانتقالية إلى حين يتم توفير الشروط للعمل بدستور دولة الوحدة، ويكون للاتحاد خطة استراتيجية واقتصادية للشطرين تقوم على دمج المشاريع والمؤسسات والشركات المتماثلة من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني، ويحدد النظام الأساسي للاتحاد حقوق وواجبات المواطنين، وبالنسبة للسياسة الخارجية يجب تثبيت المبادىء المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة."[1]

وصدر عقب ذلك بلاغ صحفي في عدن."[2] أكد البيان إلى أن اللجنة المركزية ناقشت المشروعين المعروضين للصيغة الاتحادية من المرحلة الانتقالية، والمقدمة من قيادتي الشطرين ورأت أن الاتجاه الصحيح للعمل المشترك يكمن في انتهاج سبيل الحوار البناء للوصول إلى دمج الصيغتين في صيغة واحدة تعكس القوا سم المشتركة، وتؤسس قواسم مشتركة جديدة تقود نحو استكمال النشاط الوحدوي وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاندماجية، الكاملة، وترى اللجنة المركزية أن المدخل الواقعي لخلق الوسائل والضمانات الكفيلة لبناء دولة الوحدة يمر عبر إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية عبر الأحزاب السياسية ومنظماتها الجماهيرية، والإبداعية، والشخصيات الوطنية المؤمنة بأهداف الثورة اليمنية، ويجب ترجمة الديمقراطية إلى ممارسة عملية من خلال ممارسة الحريات العامة، وحرية الصحافة، والتنظيم السياسي والنقابي، وحق المشاركة في صياغة القرار السياسي وحق النقد.

---

١) مجلة الإكليل، مرجع سابق، ص٢٥٢.

٢) المرجع نفسه، ص٢٥٦.." بلاغ صحفي صدر عن الدورة الاستثنائية(١٧) للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي، بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣م.

وتكون الفترة الانتقالية الاتحادية التي تسبق الوحدة الكاملة ضرورية، من أجل استكمال الشروط والظروف لخلق قاعدة مادية للوحدة، من أجل توفير الضمانات لممارسة الحريات الديمقراطية والسياسية، وصيانة حقوق الإنسان، وإقامة الدولة الحديثة دولة المؤسسات القائمة على النظام والقانون.

جاء البلاغ الصحفي يعبر عن صيغة وحدوية ثالثة لم يتم طرحها من قبل ممثلي شطري اليمن. فقد تناول مفهوم الديمقراطية، كصيغة مضافة للاندماج الوحدوي. والديمقراطية بالشكل الليبرالي، القائمة على التعددية السياسية، وكذا حرية الكلمة، من خلال الصحافة الحرة، وهذه الصيغة للديمقراطية، كانت تعتبر في كلا الشطرين أمراً غير مقبول. ففي الشطر الجنوبي الحزب الحاكم مستأثر بالسلطة ولا يرغب بقبول أي حزب شريكاً له، وتعد التعددية السياسية من وجهة نظره نظاماً إمبريالياً غير مرغوب فيه. وفي اليمن الشمالي تعتبر الحزبية محرمة بنص الدستور، وبالتالي قبول شطري اليمن لفكرة التحديث عن التعددية السياسية إنجاز في غاية الأهمية.

وفي الفترة من " ٢٩-٣٠ نوفمبر١٩٨٩م" قام رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح، بزيارة رسمية، على رأس وفد رسمي وشعبي للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني في الجنوب، بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب اليمن. وتم خلال ذلك إقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي تم إنجازه من قبل اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ٣٠ ديسمبر١٩٨٠م، واتفقا على إحالة مشروع الدستور، إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري اليمن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما، خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر. ويقوم الرئيسان في شطري اليمن بتفويض من السلطتين التشريعيتين، بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد، وتنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين، لتقوم بالإشراف على هذه الأعمال، خلال ستة اشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور.. ولهذه اللجنة كل الصلاحيات

اللازمة للقيام بمهماتها. ودعا رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية، لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

واتفقا على استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق مايو ٨٨م، ومنها ما يتعلق بتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى، واللجنة الوزارية المشتركة. واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام ٨٩م، للجنة الوزارية المشتركة، التي انعقدت في صنعاء في مارس ١٩٨٩م. والتأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهامها التي بدأتها في دورتها الأولى، خلال فترة زمنية أقصاها شهران، وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي. "[1]

لقد مهدت هذه الاتفاقية إلى الخطوات التالية:-

١- تنفيذ الاتفاقات، ومتابعة الإجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلس الشعب والشورى، وكذا إجراءات الاستفتاء عليه، ونتائج عمل الهيئات القيادية الوحدوية المختلفة، ومعالجة أية مستجدات أو قضايا في طريق العمل الوحدوي.

٢- تم تكليف مجلسي الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لإنجاز ما تم الاتفاق عليه في إطار اللجان الوحدوية، وتقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات، والأجهزة المختلفة في الشطرين، ومتابعة اللجان التخصصية التي تشكلت في إطار النشاط الوحدوي، لاستكمال المهام المناطة بها في توحيد النظم واللوائح المنظمة للنشاط في ظل دولة الوحدة، وتحديد الأولويات في هذا المجال. وتقييم تجربة الشطرين في الجانب الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والثقافي، والممارسات الديمقراطية، بهدف الحفاظ على منجزات ثورتي ٢٦سبتمبر و١٤ أكتوبر، والعمل على تثبيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة، وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة. وإعداد مشروع

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٢٧٦-٢٧٨.

قانون الانتخابات الجديدة، ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، وتنظيم فترة الانتخابات، وإجراءاتها وقانون التنظيمات السياسية في ضوء الاتجاهات السياسية التي تقرها قيادة شطري اليمن. واتخاذ إجراءات سريعة لإزالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة التنقل في جميع مناطق الأطراف. وتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة لحقوق المواطن، وحريته الشخصية في عموم الوطن.

٣- الإعلان عن العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للإجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي، بحيث يشمل الحق العام، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية، ويكلف مجلسا الوزراء لشطري اليمن باتخاذ الإجراءات أللمنفذه لذلك.

٤- من مهام لجنة التنظيم السياسي إنجاز الآتي:-

- مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية.
- مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات.
- مشروع الميثاق الوطني.
- تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية، وإشراكها في مناقشة المشاريع أعلاه.
- إعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة."[١]

وفي حديث صحفي أجري مع رئيسي شطري اليمن في المؤتمر الصحفي، الذي عقد عقب التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة في ٣٠نوفمبر٨٩م، في عدن، أكد علي عبد الله صالح بالقول: "..لقد أتينا من شمال الوطن إلى جنوبه، وذلك لمشاركة شعبنا احتفالاته بهذه المناسبة التاريخية والعظيمة على رأس وفد رسمي وشعبي كبير.. وأيضاً لإجراء الحوار مع الأخوة في جنوب الوطن حول إعادة وحدة الوطن اليمني، الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية لأنه يختلف العمل الوحدوي في

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٢٧٦-١٢٧٨.

بلادنا عن أي عمل آخر بين أقطار عربية أخرى، لان هذا العمل داخل قطر واحد هو الشعب اليمني."

وأضاف: ".. في ظل المتغيرات على الساحة اليمنية، وعلى المستوى القطري، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الدولي كان لابد من أن نخطو خطوة وحدوية متقدمة في ضوء الاتفاقيات الوحدوية المبرمة بين شطري الوطن.. فخطونا هذه الخطوة العظيمة والجيدة بالتوقيع على إحالة مشروع دستور دولة الوحدة والذي ننشده، وينشده شعبنا لأنه ينتقل تماماً بالشعب اليمني إلى الهدف الذي يناضل من اجله فترة طويلة."

وبشأن نتائج الاتفاق قال:"..لقد أتى هذا الاتفاق في جو أخوي صادق وتفاهم تام بين قيادتي الشطرين أفضل من أي وقت مضى..لأن كل الاتفاقيات الوحدوية التي تم التوقيع عليها في كل من القاهرة وطرابلس، والكويت، وعدن، أيضا التي انشىء بموجبها المجلس اليمني آخر اتفاقية، واتفاقية أخرى وهي إنشاء المشروع المشترك، وتنقل المواطنين بين الشطرين، أيضاً في ظل توتر كان بين الشطرين."وحول مسألة التوقيع للاتفاقية قال:" وقعنا على هذه الاتفاقية الهامة والمهمة التي تنقل شعبنا نقلة نوعية في اتجاه الاندماج الكامل للوحدة اليمنية عندما نستكمل هذه الإجراءات التي وقعنا عليها والتي حددتها هذه الاتفاقية."[1]"

وتحدث رئيس اليمن الجنوبي علي سالم البيض قال: ".. نحن نعالج قضية كبيرة وهي وجدانية عند شعبنا.. وحتى عندما تلفظها الجماهير مهما كان وعيها ومستواها نشعر أنها في نفس هذه المسألة التي مهما كان مستوى الناس وثقافتهم ومراكزهم، يعني موقفهم وإحساسهم بها وعكسهم لها تقريباً واحداً."

وردا على سؤال عن الجديد في العمل الوحدوي أجاب: "..هو الصدق وهو الاستجابة لطموحات جماهيرنا، واليوم لماذا تأتي هذه الاتفاقية فريدة عن غيرها(...) اقتنعنا في الشطرين كقيادة بأن طريق الوحدة هي الديمقراطية

---

١) مجلة الإكليل، عدد(٤)، السنة ١٩٨٩م، " المؤتمر الصحفي الذي عقد للأخوين علي عبد الله صالح، وعلي سالم البيض، عقب التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة، "، ص٢٦٣.

وأصبحنا نربط بين الوحدة والديمقراطية في طرح إخواننا في الشمال، في طرحنا هنا في الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.. والشيء الآخر اقتنعنا نحن القيادتين بأننا شركاء، شركاء بيننا البين، وشركاء مع كل الوطنيين اليمنيين.. نحن شركاء، الحزب الاشتراكي اليمني، شريك مع المؤتمر الشعبي العام، شريك مع القوى الوطنية الأخرى اليمنية في الساحة اليمنية".

وأضاف ".. أن الديمقراطية هي المخرج لليمن.. بعيداً عن العنف، ومبدأ العنف وتفكير العنف وسيكولوجية العنف. من كل المشاكل الأخرى التي يلجأ لها الناس للتعبير عن أنفسهم الطائفية القبلية، العشائرية، وكل الأمراض الأخرى. الآن الديمقراطية هي المخرج وهي ظاهرة عصرية، واليمن تستجيب لها الآن."[1]

ونتيجة لفاعلية الحدث التاريخي لاتفاقية عدن، أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في صنعاء، بيانها الختامي في دورتها الاعتيادية التاسعة في السادس من ديسمبر ٨٩م، الذي ناقش فاعلية اللقاءات الوحدوية، ومن أبرزها لقاء عدن التاريخي، وأعرب البيان على أن النجاح الذي تم في لقاء عدن كان نتيجة للتفاهم المشترك، والثقة المتبادلة، والصراحة، والمصداقية، وحرص القيادتين السياسيتين في الشطرين، على ضرورة أن يكون الإنجاز الوحدوي، على مستوى تحقيق المتطلبات التاريخية، والجماهيرية التي تجسدها المرحلة الحالية، وهو ما يجعل اللجنة الدائمة تؤكد على ترسم هذا النهج في الخطوات القادمة للعمل الوحدوي، وتجنيد وتعبئة الطاقات الوطنية كافة في الشطرين بسرعة اتخاذ الخطوات المطلوبة لإقرار دستور دولة الوحدة. وأيد البيان نتائج لقاء عدن التاريخي، وأوصى البيان على مضاعفة لجنة التنظيم السياسي الموحد جهودها، وإنجاز مهامها الوحدوية، بوضع التصورات العملية لمستقبل العمل السياسي في دولة الوحدة. وعلى لجان الوحدة التخصصية استكمال أعمالها المناطة بها خلال الفترة المحددة لها.

---

١) نفس المرجع، ص٢٦٧.

وأوصى البيان بأهمية إسراع السلطتين التشريعيتين في الشطرين للموافقة على دستور دولة الوحدة وتفويض رئيسي الشطرين بتنظيم عملية الاستفتاء الشعبي عليه، تمهيداً لانتخاب سلطة تشريعية موحدة واستكمال بناء كافة المؤسسات الدستورية لدولة الوحدة في ظل تواصل الخطوات الإيجابية، لقيادتي الشطرين على أسس ديمقراطية وصولاً إلى اليوم المجيد في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية."[1]

وفي الشطر الجنوبي من اليمن، صدر بلاغ صحفي عن اختتام الدورة الاستثنائية الثامنة عشر للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ١١ ديسمبر٨٩م، أعرب في مجمله عن ارتياحه لنتائج لقاء عدن، وأشاد البلاغ بالثقة والروح الوحدوية لدى قادة شطري اليمن، وقد رحبت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في ختام الدورة حيث اعتبرت نتائج قمة عدن وثيقة وطنية، وتاريخية هامة ترتقي إلى مرتبة الإنجازات النوعية في مسار وتطور الشعب اليمني.

وأكدت اللجنة على أهمية التنفيذ الدقيق لنتائج الاتفاق، والعمل لإحالة مشروع دستور الوحدة إلى مجلس الشعب والشورى، في الشطرين، في إجراء الاستفتاء الشعبي عليه، وإنجاز عمل لجنة التنظيم السياسي الموحد. كما أقرت اللجنة المركزية مواصلة الحوار الأخوي الودي بين القيادتين السياسيتين في الشطرين من أجل التوصل إلى فهم مشترك حول اتجاهات الإصلاح الوطني الشامل.

وكان من أهم القرارات السياسية للدورة الاستثنائية الثامنة عشرة، هو قرار اللجنة المركزية للحزب حق ممارسة التعددية الحزبية، في إطار الدستور، وعلى أساس مبادىء وأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين.وكلفت اللجنة المكتب السياسي بوضع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب. وتم الاتفاق على أن يقوم المكتب السياسي باتخاذ الإجراءات والتدابير الهادفة إلى إعادة الاعتبار بشكل واضح لكل العناصر والقوى الوطنية والتي كان لها دور فعال في محاربة الاستعمار الإنجليزي، وكذا إعادة الاعتبار لكل العناصر الوطنية التي تضررت من الأساليب

---

١) مجلة الإكليل: مرجع سابق، ص٢٦٧.

الخاطئة في حسم الخلافات في إطار قوى التحالف الوطني منذ الاستقلال وتامين حقهم في المشاركة في الحياة السياسية العامة في البلاد."[1]

لقد كانت وقفة شجاعة للاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية في دورتها الثامنة عشرة، حيث ثمنت الموقف الوحدوي بمجمله والتحرر من قيد الشمولية الفكرية" الإيديولوجية" باتخاذها قرار الانفراج الفكري الحبيس منذ ربع قرن من خلال إقرار التعددية السياسية. وكانت اللجنة المركزية أكثر مرونة ولياقة، باحترامها للرموز من المجاهدين، في سنوات الغليان ضد الاستعمار الإنجليزي. وكان معظم هؤلاء الشخوص لهم إسهاماتهم الوطنية والفكرية، في إطار الاتجاه القومي حيث اتخذ ضد هؤلاء قرارات تعسفية بطردهم من وطنهم وتجريدهم من وطنيتهم نتيجة لمخالفتهم في الفكر والرأي.

نتائج أعمال لجنة التنظيم السياسي الموحد ومجلس وزراء الشطرين ١٩٩٠م:

لقد تناول البلاغ الصحفي الذي جاء عقب اختتام لجنة التنظيم السياسي الموحد، في دورتها الثانية في عدن في العاشر من شهر يناير ١٩٩٠م.القضايا التي تم طرحها ومناقشتها، حيث وقفت اللجنة بالدراسة والتقييم الموضوعي أمام البدائل التي أسفرت عنها اجتماعات دورتها الأولى في مدينة تعز. والمتصلة بموضوع الصيغة المناسبة لممارسة العمل السياسي في ظل دولة الوحدة."[2]

أقرت اللجنة البديل الثاني الذي ينص على، احتفاظ المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني باستقلاليتهما، وحق القوى الوطنية، والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي، هو حق يكفله دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية في ظل دولة الوحدة.

---

١) نفس المرجع، ص٢٧١.

٢) عدن – وكالة سبأ- صنعاء(١٠/١/١٩٩٠م) انظر : اليمن الموحد، مصدر سابق، ص٢٧٣، انظر أيضا: مجلة الإكليل- العدد(٤) ،السنة٧، لموافق١٩٨٩م،ص٢٨٩.

ورأت اللجنة أن البديل الرابع، الذي ينص على قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلاليتها يظل أمراً متاحاً، وطوعياً لتنظيمين أو أكثر للعمل به في ظل دولة الوحدة، وبما يتفق مع دستورها.. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة لإعداد التصورات المتصلة بالمهام التي تضمنها البلاغ الصحفي في لقاء صنعاء والتي من ضمنها تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والمؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر لتأمين مساهمتها في الحياة الديمقراطية ومسيرة العمل الوحدوي. كما أكدت لجنة التنظيم السياسي الموحد على أهمية التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، لما فيه صالح الأمة وتعزيز وحدتها الوطنية.

وفي صنعاء عقد مجلس وزراء الشطرين في الفترة من (٢٠ إلى ٢٢ يناير ١٩٩٠م)، واتخذا القرارات التالية:-

- أكد المجلسان على اللجنة الاقتصادية والمالية بالإسراع في التعريفة الجمركية الموحدة، والبنك المركزي وتوحيد العملة، وضريبة الدخل وكسب العمل، والبنوك التجارية والأنظمة المالية العامة. وذلك من خلال لجان متفرغة لإنجاز هذه القوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بدمج الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

- اتفقا على استكمال، قانون التعليم الأساسي، وقانون التعليم العام، وقانون التعليم التخصصي.وكلفا وزيري الثقافة والإعلام بوضع تصوريهما لتطبيق الأسس الثقافية والإعلامية.وكذا العمل على تطوير قطاع السياحة بإعطاء المزيد من التسهيلات السياحية وإجراءات السفر للمجاميع السياحية والأفراد، وزيادة مساهمة قطاع الدولة والقطاع الخاص في الاستثمارات السياحية في المجالات المختلفة، وإنجاز استكمال البث التلفزيوني لمحطتي الشطرين لتغطية كل مناطق اليمن بشطريه.

- كلف المجلسان اللجنة بسرعة إنجاز مهماتها والبت في التشريعات الأساسية في دورتها القادمة وعليها إنجاز القوانين التالية: (قانون السلطة القضائية. وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات، والقانون المدني، والقانون التجاري وفروعه.)

- تقوم لجنة الإدارة والمرافق العامة بإعداد قانون تنظيم مجلس الوزراء، بحيث يشمل تنظيم الوزارات، واختصاصاتها العامة، ويخول لمجلس الوزراء، إصدار اللوائح التنظيمية للوزارات بما في ذلك إصدار الهياكل التنظيمية لها وإعادة التنظيم بقرارات تتم في مجلس الوزراء. وتقوم اللجنة أيضاً بإعداد اللائحة النمطية لتنظيم الوزارات والأجهزة الأخرى. وتكلف لجنة فرعية بإعداد مشروع النظم واللوائح للأجهزة التابعة لرئاسة الدولة، وإعداد لائحة لتنظيم الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومكتب رئاسة الوزراء.

- وتتكون حكومة دولة الوحدة في المرحلة الانتقالية من مجموع وزراء الشطرين في" ثلاثة وثلاثين وزارة"، بحيث يتم العمل على دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات العامة المركزية، ولهذا الغرض يكلف نواب الوزراء ووكلاء الوزارات بوضع الهياكل التنظيمية للوزارات والأجهزة الأخرى المتقابلة في الشطرين، بحيث يتم دمج كل منها في هيكل تنظيمي واحد. كما تتولى وزارتا الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، والعمل والخدمة المدنية بوضع الهياكل التنظيمية للوزارات الجديدة التي لا يوجد لها مقابل في كلا الشطرين.ويقوم وزيرا العمل والخدمة المدنية في الشطرين ووزير المالية بوضع تنظيم وقوانين تحدد الدرجات الوظيفية الموحدة، وتوحيد الأجور والدرجات وتحديد أوضاع العاملين الوظيفية عند انتقالهم في ظل دولة الوحدة، وقوانين التنظيم الإداري، ويكلف الوزراء النظراء كل في مجال وزارته بوضع تصور لاستيعاب العاملين في إطار وزارة واحدة. وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية والإصلاح الإداري بإعداد قانون الخدمة المدنية، وقانون الضمان الاجتماعي. وكلفت لجنة فرعية مختصة بإعداد مشروع قانون الحكم المحلي.

- تقوم الجهات المختصة بإزالة العوائق أمام تنقل المواطنين بين الشطرين عبر جميع مناطق الأطراف.

- وتتولى وزارة الإعلام مهمة إعداد قانون الصحافة والمطبوعات.
- وتتولى وزارة العدل مهمة متابعة اللجنة المختصة في البت في قانون الإجراءات القضائية.
- ويتولى وزير العدل، إعداد قانون العقوبات. كما يتولى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مهمة إعداد قانون النقابات والجمعيات.أما قانون السجون، فيتولى وزيري العدل والداخلية مهمة تدقيقه، بما يكفل المحافظة على كرامة المواطنين. وتم الاتفاق على تحديد مدة زمنية محدده بثلاثة أشهر كحد أقصى للانتهاء من إعداد مشاريع القوانين المحددة آنفاً."[1]

وفي الأول من مارس١٩٩٠م، عُقد في تعز اجتماع مشترك بين رئيسي وزراء الشطرين، وتم خلال الاجتماع استمرار ومناقشة ما تم إنجازه من أعمال اللجان الوحدوية، وعلى وجه الخصوص، تم مناقشة المواضيع الاقتصادية، والمالية، والنقدية والتبادل التجاري، وشئون الصناعة، والنقل والمواصلات ودمج المؤسسات والمصالح والهيئات بين الشطرين، بمشاركة الأخوة المسؤولين في الشطرين وتم الاتفاق على الآتي:-

- في مجال دمج المؤسسات والمصالح: في المرحلة الأولى، يتم دمج وكالتي الأنباء والإذاعة والتلفزيون. والبريد والهاتف، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهيئة العامة للطيران المدني، والأرصاد، ومصلحة الطيران، والمؤسسة العامة للسياحة، وكذا دمج مصلحتي الجمارك، ومصلحة الضرائب، والإدارة العامة للضرائب، والمؤسسة العامة للموانىء والشؤون البحرية، ومصلحة الموانىء، ودمج البنك المركزي والمصرف اليمني، وأخيراً شركتي الخطوط الجوية" اليمنية- وأليمدا".

.. وابتداء من الأسبوع الأول من شهر مارس١٩٩٠م، تم الاتفاق على اعتبار خطوط الطيران بين صنعاء وعدن، خطوط نقل داخلية. وتعتبر تأشيرة الدخول الممنوحة لغير اليمنيين لدخول أي شطري اليمن سارية المفعول للشطر الآخر، وعلى

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٢٨٢- ٢٩٠.

الجهات المختصة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك.وتم الاتفاق على اعتبار مدينة " عدن" – مدينة اقتصادية- نظراً لما تتمتع به من مزايا جغرافية ومكانة تاريخية، ومنح فروع الوزارات والأجهزة والبنك المركزي في عدن، صلاحيات أكبر وعلى وجه الخصوص الوزارات الاقتصادية والمالية والخدمية، وبعض الوزارات الأخرى.

واتفقا على تنسيق التجارة الخارجية في اتجاه توحيد الاستيراد المشترك للشطرين بما في ذلك الاستفادة المشتركة من أي تسهيلات تجارية أو ائتمانية يحصل عليها أي من الشطرين وذلك لصالح الشطرين. ويتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة في المنشآت الصناعية القائمة مثل استغلال الطاقات المتاحة بمصفاة عدن، والبحث عن مصادر تمويل لتطويرها.والتأكيد على استمرار انتقال السلع بين الشطرين، ويتولى البنكان اليمني والأهلي في الشطرين تنفيذ ما توصلت إليه اللجنة الاقتصادية بشأن تسوية المدفوعات المتعلقة بانتقال السلع.

وتحل مشكلة الرصيد الدائن المتراكم لصالح البنك اليمني في بناء مقرات له في الشطر الجنوبي لممارسة نشاطه. وأن يدخل البنك اليمني في عمل استثمارات مشتركة مع البنك الأهلي كبناء مشروع سكني يسوق للمغتربين، ويساهم البنك اليمني من رصيده المتراكم لتغطية النفقات المحلية.وتحل هذه المشكلة عندما يتم الاتفاق على استخدام العملتين كوسيلة دفع في كلا الشطرين، ويتم التسوية بواسطة البنك المركزي، ومصرف اليمن استنادا إلى ما سيأتي فيما يتعلق بالعملة.

العملة: يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حرية تداول العملتين، الريال، والدينار، في الشطرين، ويكلف البنك المركزي ومصرف اليمن بتنظيم ذلك خلال فترة لا تتجاوز شهر واحد. ويتم تنسيق السياسات النقدية في الشطرين بما يكفل المصلحة المشتركة لهما، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لتنفيذ القرارات والضوابط في منع العملتين من وإلى الوطن. وعدم طبع أي كمية جديدة من العملتين حتى يتم تحديد عملة دولة الوحدة.

ويتم التنسيق بين البنك المركزي ومصرف اليمن في الحصول على القروض الخارجية وتنظيم استخدامها.

العملة الوطنية لدولة الوحدة: اختيار نوع وقيمة وكلفة العملة الوطنية لدولة الوحدة في ضوء سلسلة من المؤشرات والمعطيات والإجراءات والإمكانيات أهمها.. حجم النقد المصدر والمتداول من العملتين السماريتين، وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية العامة. وحجم النقد اللازم لتغطية الاحتياج الفعلي للتداول في دولة الوحدة. وكذا كميات النقد المتسرب خارج الشطرين، والمجمد"مكتنز" خارج الدورة النقدية. وأن يكون قيمة تعادلية فعالة موصولة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تكلفة الطبع. وإيجاد آلية الإحلال والاستبدال وكلفته. وحجم الاحتياطي والتغطية من النقد الأجنبي.

ويكلف فريق عمل من وزارتي المالية، والبنك المركزي، ومصرف اليمن يتم تسميته من قبل الوزيرين لتولي تحديد عملة الوحدة على ضوء ما ذكر وذلك لتحقيق الآتي: -

- إعداد دراسة وتصورات لمختلف البدائل للسعر التبادلي لعملتي الشطرين والآثار السلبية والإيجابية على كل بديل من البدائل، وتكليف وزارتي المالية، والبنك المركزي للتخطيط، ووزارة التنمية والتخطيط بإعداد تصور حول خطة التنمية الانتقالية مع العمل على توحيد المفاهيم التخطيطية ووضع التصورات بشأن منهج الخطة الخماسية القادمة. كما اتفق المجلسان على أن يكلف وزيرا المالية في الشطرين بإعداد مشروع ميزانية موحدة لدولة الوحدة لعام ١٩٩١م، مع استمرار العمل بميزانيتي الشطرين لعام ١٩٩٠م إلى نهاية العام. وتقوم وزارتا المالية في الشطرين بتقديم مشروع التعريفة الجمركية للاجتماع القادم لمجلسي وزراء الشطرين. والتأكيد على استيعاب كل الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات في دولة الوحدة في الشطرين والحفاظ على حقوقهم المكتسبة وتحقيق الاستقرار لهم. وتثبيت وتوحيد الأسعار للسلع الضرورية والمواد الأساسية في كافة أنحاء دولة الوحدة بما يحقق استقرار وتحسين المعيشة للمواطنين.وتم تكليف لجنة مشتركة من وزيري الوحدة وسكرتارية مجلس الوزراء في الشطرين لاستكمال إعداد

التقارير، وأوراق العمل التي ستقدم في الاجتماع المشترك الثاني لمجلسي وزراء الشطرين الذي سيعقد في عدن في ٢٠ مارس ١٩٩٠م."[1]

وقد اعتبر الاجتماع الأول لمجلسي الوزراء لشطري اليمن، الذي عقد في يناير١٩٩٠م، مقدمة لإعلان الجمهورية اليمنية.. فقد تم مناقشة كل القضايا المتعلقة بدولة الوحدة، ابتداء من التنظيم الهيكلي لدولة الوحدة إلى تكوين مجلس الوزراء، اقترح أن يكون مستوعباً مجلسي وزراء الشطرين ودمج كل مؤسسات دولتي الشطرين، إلا أن الطريقة التي تم طرحها لم يراع فيها الاستشراف المستقبلي لدولة الوحدة، كالانعكاسات السلبية في مسألة الدمج وما يترتب عليها من إشكالات وظيفية وذلك على الرغم من أن القياس الوظيفي الذي ترتب عليه الدمج كان أمراً اقتضته الضرورة القسرية لدولة الوحدة، مما ولد تضخما وظيفياً كبيراً فيما بعد وفي ٢٢مارس عقد مجلسا وزراء الشطرين، واتخذا القرارات في كثير من المشروعات والقوانين وهي:-

١- مشروعات القوانين التي تم إنجازها وهي المشروعات التي أقرها المجلسان وتتضمن " خمسة وأربعين مشروعاً" ويقوم وزيرا العدل والأوقاف والشؤون ألقانونيه بالتدقيق في مشروعات القوانين التي تم ألا تفاق عليها، ومشروعات اللوائح التنفيذية والأنظمة، حيث تم إقرار " خمس عشرة لائحة" كما تم إقرار مشروع إنشاء البنك المركزي اليمني.

٢- أقر المجلسان مشروعات اللوائح والهياكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمؤسسات، وهي" ثمانٍ وأربعون لائحة تنظيمية وهيكل تنظيمي". وأقر استكمال اللوائح المطلوب إقرارها للاجتماع المشترك الثالث، وأقر المجلسان تبعية الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، لمجلسي الوزراء، وإقرار دمج مصلحة المساحة والإدارة العامة للمساحة في هيكل تنظيمي واحد يتبع مجلس الوزراء ويكلف المجلسان رئيسي مصلحة المساحة والإدارة العامة للمساحة بإعداد اللائحة والهيكل التنظيمي.

---

١) اليمن الواحد، مصدر سابق، ص٢٨٤-٢٩٥.

٣- اقر مجلسا الوزراء تشكيل فريق عمل برئاسة نائب رئيس الوزراء، ووزير التنمية لدراسة تجربة تطور إدارات وأجهزة الإحصاء، والأسعار في الشطرين، وتقويمها واقتراح البديل الأفضل لتحديد تبعية كل من الإحصاء والأسعار في دولة الوحدة، وتقديمه إلى الاجتماع المشترك الثالث للمجلسين. ثم الجهات التي تتداخل اختصاصات أخرى، فقد اتفق على أن تبعية تلك الجهات ومن بينها :(مصلحة الأراضي- مكتب الشهداء المدنيين-مجلس حماية البيئة السجل العقاري والمدني- صندوق التقاعد العسكري – الموارد المائية.)

كما أقر مجلسا الوزراء الخطة الشاملة للثقافة الوطنية اليمنية المقدمة من لجنة التربية والثقافة والإعلام. ويقوم وزيرا التربية والتعليم، وعضوية رئيسي جامعتي عدن وصنعاء، وممثلو الهيئات المركزية للبحث العلمي في الشطرين بإعداد مشروع اللائحة والهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومشروع قانون التعليم العالي، على أن تكمل اللجنة مهمتها في نهاية شهر إبريل١٩٩٠م.

وتم الاتفاق على تكليف لجان مختصة لإعداد، قانون الصحة العامة، وقانون التعاون، والشعار والنشيد الوطني. واتفقا على ضرورة تنفيذ قرارات الاجتماع الأول الخاصة بالقوانين والأنظمة المتصلة بالحقوق والحريات الشخصية، على أن يتم إنجازها في الفترة المحددة لها بثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القرار في الاجتماع الأول، وعلى اللجنة التشريعية والقضائية المشتركة إنجاز الآتي حتى نهاية إبريل ١٩٩٠م..(قانون السلطة القضائية. – قانون العقوبات. – القانون المدني.- قانون الإجراءات الجزائية.– القانون التجاري وفروعه.) وما يخص التعليم فقد تم تكليف وزيري التربية والتعليم سرعة إنجاز القوانين التالية حتى نهاية ابريل١٩٩٠ :(قانون التعليم الأساسي.- قانون التعليم العام.- قانون التعليم التخصصي.)

واتفقا على تنفيذ قرارات لقاء رئيسي الوزراء في تعز في الأول من مارس٩٠م، وهو ما يتعلق بالتنسيق في التجارة الخارجية في اتجاه توحيد الاستيراد المشترك للشطرين. وتنفيذ انتقال السلع بين الشطرين، وحل مشكلة الرصيد الدائن المتراكم لصالح البنك اليمني.

وأقر المجلسان أن يتم العمل بالموازنة المالية لعام ١٩٩٠م، المعتمدة في الشطرين، وخلال الفترة الانتقالية يتم إنشاء صندوق تسويات في وزارة المالية بعاصمة دولة الوحدة يخصص له مبلغ من الاعتمادات المركزية في كل شطر ذلك لصرف فوارق واستحقاقات الموظفين الذين سينتقلون إلى العمل في العاصمة.

وفيما يتعلق باستخدام الريال والدينار كوسيلتي دفع في الشطرين، يخول المجلسان رئيسي مجلس الوزراء صلاحية اتخاذ قرار بشأن تحديد سعر التبادل للعملتين.

ويتولى الوزراء المختصون استيعاب الموظفين وفقاً للهياكل التنظيمية المقرة من المجلسين وعليهم تحديد الاستيعاب من مدير إدارة عامة فمادون، على أن يقدم الوزراء كشوفاً بالعاملين حالياً في الشطرين بالنسبة لنواب الوزراء والوكلاء ومساعدي نواب الوزراء، والوكلاء المساعدين متضمناً المعلومات الكافية، وتقديمها إلى رئيسي مجلسي الوزراء قبل الاجتماع المشترك الثالث. وكلف الوزراء المختصون بإعداد مشروع قانون للتأمينات والمعاشات للعاملين في الخدمة المدنية والقطاع المختلط. وكذا إعداد مشروع اللائحة التنظيمية والهيكل التنظيمي للهيئة للتأمينات والمعاشات، على أن يتم تقديم ذلك للاجتماع المشترك الثالث. كما أقر مجلسا الوزراء حق التوظيف للمواطنين اليمنيين دون اشتراط الحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك، واقر المجلسان التأكيد على حق المرأة اليمنية في احتلال مواقع قيادية في مختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات وفقاً لكفاءتها وخبرتها. وتم الاتفاق على تكليف وزراء الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، والعمل والخدمة المدنية، والمالية بإعداد الجداول الوظيفية التالية: -

١- جداول توزيع الموظفين في كل أجهزة الدولة والمؤسسات حسب الدرجات المالية، وجداول حسب الوظائف، وجدول حسب المؤهلات، وجدول النفقات الفعلية على الموظفين للثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠م، والمتوقع صرفه إلى نهاية العام.

٢- يكلف وزيرا المالية بإعداد جدول المصروفات الفعلية للدولة والمؤسسات العامة حسب الأبواب والبنود للثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠. والمتوقع صرفه

إلى نهاية العام، وإعداد جدول للإيرادات الفعلية للدولة والمؤسسات العامة حسب الأبواب والبنود للثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠م. والمتوقع تحصيلها إلى نهاية العام. ويقوم وزراء التنمية والتخطيط والمالية ومحافظا البنك المركزي والمصرف اليمني، بإعداد جدول مراكز القروض.

٣- يكلف وزيرا الاقتصاد والتموين والتجارة والصناعة، بإعداد جداول الميزانية السلعية والنقدية كما هو في ٣٠ مارس١٩٩٠، والمتوقع إلى نهاية العام. ويكلف وزراء الخارجية والتخطيط والتنمية والاقتصاد والتموين والصناعة والتجارة والشؤون القانونية بإعداد كشوف بالمعاهدات والاتفاقيات(والبرتوكولات) والمحاضر الموقعة بين الشطرين ومختلف دول العالم والمنظمات العربية والدولية."[1]

كان اتفاق عدن التاريخي في الثلاثين من نوفمبر٨٩م، الذي وقعه رئيسا شطري اليمن خطوة متقدمة في اتجاه تحقيق الوحدة اليمنية الاندماجية بين شطري اليمن، وتمثلت تلك الخطوة في إحالة مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية الاندماجية بين شطري اليمن، إلىالسلطتين التشريعيتين للموافقة عليه، وإنزاله للاستفتاء الشعبي، مع مطلع عام١٩٩٠م، تكثفت الزيارات بين شطري اليمن، وأبرز الاتصالات هو ما تم تحقيقه في لقاءت رئيسي وزراء الشطرين، ومن خلالهما تم التصديق على العديد من الاتفاقيات، وبدا التنسيق في الاندماج الوحدوي بين الوزارات والمؤسسات، وإعداد الجداول الوظيفية والمالية، وكشوف المعاهدات والاتفاقيات، وكانت هذه الاجتماعات مقدمات لإعلان دولة الوحدة، وكانت لجنة التنظيم السياسي المكلفة بوضع النظام السياسي لتلك الدولة، قد قدمت جملة خيارات، اختارت منها القيادة السياسية في الشطرين اختياراً وسطاً يبقى على تجربة الحزبين الحاكمين كالمؤتمر الشعبي العام في الشمال، والاشتراكي الديمقراطي في الجنوب.

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٢٩٦- ٣٠٧.

اتفقا على تطبيق التعددية السياسية. وإطلاق حرية النشاط السياسي لبقية الأحزاب.عملاً بإحدى مواد دستور دولة الوحدة في إطار الحرص على مكاسب ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

وخلال هذه الفترة الحرجة، قام الرئيس علي عبد الله صالح، بزيارة إلى واشنطن، بناء على دعوة رسمية من الرئيس الأمريكي. وأكدت المحادثات بين الرئيس الأمريكي، جورج بوش، والرئيس اليمني، على أن دولة اليمن الموحد حقيقة استراتيجية ثابتة على زاوية البحر الأحمر، والمحيط الهندي، وبالتالي فهي حصن طبيعي ما بين السعودية والخليج، والقرن الإفريقي، وأكد علي عبد الله صالح، أن دولة اليمن الموحد ستسهم في الحفاظ، على الأمن والسلام في الجزيرة العربية والخليج، وأكد بان دولة الوحدة اليمنية تعتبر تتويجاً لسن الرشد الذي بلغته التجربة السياسية في الشطرين منذ الاستقلال. وبالتالي فإن انتهاء حالة التشطير لا يشكل مصدر خوف أو تهديد للرتيبات السياسية الإقليمية أو الدولية.

ولهذا لا ضرورة لتدخل الوسطاء سواء من واشنطن أو من موسكو بهدف توضيح ما هو جلي وواضح، لأن دولة اليمن الموحد ليست إحياء لمحور قديم سقط، أو صورة من صور الاستقطاب الإقليمي التي عرفتها المنطقة العربية، بقدر ما هي حركة تصحيحية لتقويم الاعوجاج بهدف إعادة الأمور إلى نصابها."[1]

لقد كان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، صريحاً وواقعياً، فاليمن عبر التاريخ كانت حمامة سلام في الجزيرة العربية، وساهمت في المسيرة الحضارية ولم تكن مصدر شر بقدر ما كانت صمام أمان لدول الجوار ومازالت..

---

١) مجلة الحوادث: عدد(١٧٣٥) تاريخ ٢فبراير ١٩٩٠م.